

ما يُنشر في هذه الصفحة يعبر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن رأي الصحيفة

هل ستتابع إيران ملف احتجاز ناقلة نفطها عبر الهيئات القضائية الدولية؟



لناقلة النفط، أعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن نقل النفط إلى سوريا عبر المياه الدولية هو خارج السلطة القانونية للعقوبات، ولا يمكن للحكومة البريطانية حظر الناقل بسبب هذا العذر.

ثالثاً: منطقة جبل طارق هي عبارة عن ممر مائي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي، ووفقاً لاتفاقية عام ١٩٨٢، فإن قانون البحار يشمل تعريف المضيق الدولي، وينبغي أن يكون مرور السفن من هذه المنطقة يخضع تحت نظام «العبور الترانزيتي»، وإن جمهورية إيران الإسلامية ليس عضواً أساساً في هذه الاتفاقية، لكن بما أن كلا من الاتحاد الأوروبي وبينما لديهما علم الاتفاقية، فيجب عليهما الامتثال لنظام «العبور الترانزيتي» ووفقاً لهذا النظام القانوني، لا يمكن للدول الساحلية أن تمنع تنقل وعبور السفن ما لم تنتهك أحد العناصر المذكورة في المادة ٣٩ من الاتفاقية وبالتالي، فإن نقل البضائع الخاضعة لشروط الألية يتم التحميل أو التصريح في المنطقة الإقليمية للبلد الساحلي في المضيق خارج نطاق الحالات المشار إليها في المادة ٣٩، واحتجاز ناقلة النفط الإيرانية Grace ١ -، بمعنى الإخلال الصريح بالتزامات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باتفاقية ١٩٨٢. ومع ذلك، فإن الحكومة البنية، بصفتها الدولة صاحبة العلم، لها الحق في أن تطلب الانسحاب الفوري لاحتجاز الناقله والطاقم والشحن من محكمة العدل الدولية، وينبغي للمحكمة أن تقوم على الفور بمعالجة طلب بنما ودعوة المملكة المتحدة أو الحكومة المحلية في جبل طارق إلى إنهاء عملية الاحتجاز على وجه السرعة.

أخيراً، وليس آخراً، سواء إذا كانت الناقله متوجهة بالشحن إلى سوريا، أو كما ذكرت بعض وسائل الإعلام، أنها اتجهت بالشحن إلى الدول الأوروبية، وفي كلتا الحالتين، تعتبر هذه الخطوة في الواقع بأنها معرقله ومعيقه لصادرات النفط الإيرانية ونظراً إلى التزامات الاتحاد الأوروبي وفقاً للملحق «ب»، وكذلك حكم محكمة العدل الأوروبية الصادر في ١٦ سبتمبر ٢٠١٣، بشأن التزام مجلس الاتحاد الأوروبي بإلغاء القرارات الخاضعة لتدابير تقييدية ضد السفن وناقلات النفط الإيرانية، فإنها تنتهك القواعد الدولية وتعهدات الاتحاد الأوروبي. لذلك، بالنظر إلى أن احتجاز الناقله الإيرانية يفترض إلى أي دليل قانوني وجيه، فإن أحد أفضل الطرق للتعامل مع هذه القضية هو استخدام القرارات والإمكانات القانونية للهيئات القضائية الدولية مثل المحكمة الدولية لقانون البحار ومحكمة العدل الأوروبية ومحكمة العدل الدولية.

أحمد عبيات

كيف نواجه العقوبات الأميركية؟

عبارة الرئيس ميشال عون لها تتمتع منطقية وهي «كيف نحرر بلدنا من الاستعمار المالي الأميركي؟» وهو امر يستحق عناء التفكير بسلة إجراءات وتدابير تلجأ إليها سائر الدول المستهدفة بالعقوبات الأميركية في العالم ولم تعد محصورة بإيران وروسيا والصين بل إنها تطال دولاً وشركات في جميع أنحاء الكرة الأرضية بما فيها أوروبا ومن المفروض أن يناقش الأمر في جميع المستويات القيادية بما فيها مجلس الوزراء ويتوج بقرارات وإجراءات اولها رفض الامتثال وشمول المقاومة بتعريف النطاق السيادي ورفض الاعتداء عليها وعلى قادتها ومؤسساتها ورفض التصنيف الأميركي والتوصيف الأميركي المزعوم بتهمة الإرهاب فمقاومتنا هي التي قاتلت الإرهاب الذي عممه الأميركيون وساندوه ولم

ميشال عون في حديثه الشهير الذي وصف فيه العقوبات بانها استثمار مالي أميركي يستهدف لبنان. قد يقال وما هو الجديد؟ هل مجرد شمول ثلاث شخصيات قيادية علياً بينها النائبان محمد رعد رئيس كتلة الوفاء للمقاومة وامين شري نائب بيروت ومسؤول وحدة الارتباط الحاج وفيق صفا؟ وقد لا يجد كثيرون في الخطوة بذاتها جديداً امام سلسلة متواصلة من العقوبات المعلنة ورغم اعتراف واشنطن بتصعيد تدابيرها كما تعلن وتكرر. القرار الجديد هو نوع من التصعيد السياسي والإعلامي وهو ينقل التحدي إلى مجلس النواب في مسألة التعامل مع العقوبات الأميركية التي لوح الأميركيون في تسريباتهم بشمولها للرئيس نبيه بري وقيادتي حركة أمل وشريك حزب الله في الخيار



يهر وقت طويل على قوافل شهداء حزب الله في مجابهة داعش والقاعدة اداتي حرب الله حزب شرعي وقوة سياسية شعبية وحركة مقاومة دافعت عن استقلال البلد وساهمت في تحرير الأرض من الاحتلال الصهيوني وهي قوة حماية للاستقلال والسيادة مع سائر المقاومين الذين انشأوا قواعد السيادة الوطنية بمقاومة الاحتلال الصهيوني واقتلعه وبإسقاط مؤامرة إحقاق لبنان في غزوة التكفير الأميركية وواجب السلطات اللبنانية ان تقدم حمايتها القانونية وحصانتها السيادية لهذه القوة.

اما التدابير المصرفية والخطوات والخيارات فهي واسعة ومتاحة عن طريق تنوع التعاملات المالية وتوسيع نطاق الشراكات التجارية والخروج من حصريّة التعامل بالدولار كقصد اجنبي وعلى كل من يطمح إلى بناء وطن أن يسأل عن سبل التحرر من الاستعمار المالي الأميركي.

غالب قنديل

لنكون باقية غير شرعية اخرجت قناة المقاومة منها واستبعدتها نزولاً عند طلب أميركي سعودي صريح واكتفت المقاومة بالمقابل بحملات التضامن السياسية والإعلامية التي خفت صوتها وتراجعت اصداؤها.

لم تجعل قيادة حزب الله بند العقوبات التي طالت مؤسساتها الإعلامية المرخصة والمحمية بالقانون اللبناني شرطاً في تهاجمتها السياسية عند تشكيل الحكومات رغم بلورة المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسومع لاقتراح متكامل عن باقية فضائية لبنانية أرسلت إلى الحكومة ورفع إليها بواسطة الوزير رمزي جريج الذي صرح متبنيها وجهة نظر قانونية تقول باعتبار الإعلام مرفقاً سيادياً على السلطة اللبنانية ان تحميه من خلال تلك الباقية التي تتعاقد عليها الحكومة مع شركات الأقمار الصناعية.

غلب على سلوك قيادة الحزب منطق التسهيل السياسي والتخلي عن أي مطلب خاص واعتبر مواجهة ما يمس مؤسسات الحزب وقادته ورموزه امراً خاصاً بالحزب الذي تعرف قيادته بحجم الحماس الانتقامي المعلن والخفي عند اطراف وجهات لبنانية عديدة سياسية ومصرفية متعاملة مع الأميركية وسائرة في ركابه سبق لها ان تناغمت مع الحروب الصهيونية إعلامياً وسياسياً وحتى أمنياً بأوامر أميركية خليجية طيلة العقود الثلاثة الماضية. كان شبه مغيب كلياً أي كلام سياسي عن ان العقوبات تستهدف البلد وقطاعه المصرفي وإن ورد احياناً فقد كان يرد بشكل متقطع ولم يطرح سؤال واحد عن كيفية التصدي لمنظومة هي احد أشكال الهيمنة الاستعمارية ولم يجرؤ على هذا التصديف بكل وضوح سوى الرئيس

راد له.

رجال الظل... صانعو انتصار سوريا

الحرب، فالجميع بات يعي دور المخابرات وما تقوم به من أجل المجتمع والوطن، وخير مثال على ذلك اللواء جميل الحسن، فعندما خرج هذا الرجل من رئاسة جهاز المخابرات الجوية، أنهالت رسائل المباركة من اجل أن يستريح بعد أن خدم الوطن لنحو نصف قرن، هذا الرجل تحديداً لديه الكثير والكثير من المواقف البطولية مع الجميع وخصوصاً مع السجنا، وهذه الامور اعرفها بشكل شخصي حيث أنه يقوم أسبوعياً بطلب طبيب خاص لزيارة السجنا كي يطمئن على صحتهم، ويقوم أيضاً بتسريع محاكمتهم ومن تثبت براءته لا يتوانى في العمل على تسريع معاملة خروجه من السجن التي تطول عادة خاصة في ظل الأوضاع الحالية.

وفي إحدى القصص التي أعلمها بشكل شخصي كان مع أحد الإرهابين الأجانب عندما تم اعتقاله كان معه ولده الصغير الذي جلبه من بلاده، وعندما دخل الأب إلى السجن أرسل اللواء جميل الحسن هذا الطفل ليتم تربيته وخصص له مبلغاً مالياً من راتبه الشهري من أجل التكفل بجميع نفقاته، واللوح مستمر حتى يتم الانتهاء من ملف والده الأرهابي.

قادة الأجهزة الأمنية في سورية أعطوا المجتمع هدية كبيرة تمثلت في نزع فتيل الخوف بين المواطنين والمخابرات على عكس الكثير من الدول الأخرى العربية والغربية، وهذا الأمر عبء كبير جداً ملقاً على كاهل الشارع والدولة الذي يجب أن يحافظوا عليه وأن يكون سمة تميز الدولة السورية في المستقبل.

ابراهيم شير

منذ شهر تغير كل شيء في سورية ولكن بقيت الدولة على ما هي عليه بالرغم من الحرب المفروضة عليها، أي العاصفة القوية التي اجتاحتها أو ما يسمى بالتسونامي الذي ضربها.. هناك عدة أمور ساهمت في صمود الدولة وعدم كسرها وصنعت النصر انهها جهاز الأمن والمخابرات، حيث أنه في الـ ١٥ من آذار - مارس لعام ٢٠١١ خلع صليبيات الأمن السوري زيم المديني وارتدوا البدلة العسكرية وكانوا جنوداً الى جانب الجيش السوري في جميع الميادين وقدموا الكثير من التضحيات. أجهزة الأمن السورية كان لها دور كبير في الكشف عن المؤامرة التي حيكت ضد البلاد، وذلك لما تتمتع به من خبرة واسعة في هذا المجال، فهي التي خاضت حرباً ضروساً ضد الاحتلال الإسرائيلي وساهمت بشكل كبير بالانتصار في حرب تشرين عام ١٩٧٣، وهي أيضاً من وضع حداً للفتنة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وكان لها دور بارز في الحرب ضد الاحتلال الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية، حيث كشفت عن العديد من شبكات التجسس الإسرائيلية.

إضافة إلى عمليات أجهزة الأمن السورية في الخارج خصوصاً في مناطق النزاع والتوترات مثل أفغانستان والشيشان والقوقاز، فهي ساهمت بشكل كبير وواضح في ضرب الشبكات الإرهابية، ووقفت تدفق المسلحين إلى هذه البلدان، خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي ووصولاً إلى بداية الألفية الجديدة، فكان لا جهاز الأمن السورية الفضل الأكبر بالامان الذي تتمتع به الكثير من دول العالم. إنجازات الأمن السوري لا تنتهي هنا،

بين المجلس العدلي وحادثة قبر شمون الحكومة الى أين؟

العدلي؟ تتطلب إحالة أي قضية إلى المجلس العدلي قراراً من مجلس الوزراء نظراً لحاجتها إلى قرار حكومي والقرار هو سياسي والحكومة هي السلطة السياسية الدستورية التي تتخذ قراراً بإحالة أي جريمة إلى المجلس العدلي وذلك حسب خطورة وإبعاد هذه الجريمة. وللمجلس العدلي الذي يتراسه رئيس مجلس القضاء الأعلى أي الرئيس الأول لمحاكم التمييز صلاحيات واسعة ويمكن أن يدعي على اشخاص لم تطلب النيابة العامة الادعاء عليهم وله هنا الحق ان يتخذ ما يراه مناسباً ويمكن توقيف او اطلاق سراح اي شخص حسب المعطيات التي يمتلكها مع باقي اعضاء المجلس.

ومن خلال هذا الملخص حول المجلس العدلي ندرك أهمية احالة او عدم احالة حادثة الجبل الى المجلس العدلي، وهي التي أصبحت ذات رمزية سياسية ويُعد أمني متعلق بأمن الوطن. في ظل كل ما تقدم، تُدرك طبيعة السجل السياسي الحاصل جراء هذه الحادثة وهروب البعض من الوصول إلى المجلس العدلي ولو تطلب ذلك «فرط» الحكومة كما ألمحت بعض القوى السياسية.

وبعيداً عن صدور حكم من عدمه في الحادثة المذكورة، يعتبر الطرف السياسي المنفذ انه في حال اقرار احالة هذه القضية في مجلس الوزراء إلى المجلس العدلي يكون الخصم قد حقق انتصاراً سياسياً وقضائياً ويمكن ان يطال ليس فقط مطلق النار بل من حرص وصرح وادلى بموقف كان من شأنه تأجيج الشارع وتهديد الامن القومي في لبنان.

حسين مرتضى



أثير بعد «كمين» قبر شمون في الجبل قضية احالة الجريمة او الحادثة إلى المجلس العدلي، وتردد اسم المجلس كثيراً في السياسة والاعلام، والمطالبة إحالة هذه الحادثة إلى المجلس العدلي بينما يتهرب البعض من القيام بهذه الخطوة.

ماذا يعني احالة حادثة ما إلى المجلس العدلي وما هو هذا المجلس، وكيف تتم احالة اي ملف له؟ اولاً، المجلس العدلي هو محكمة حسب قانون أصول المحاكمات تختص بمواضيع تتعلق بالاعتداء على أمن الدولة الخارجي والداخلي أو التجسس أو الارهاب او صفقات أسلحة وما هو مرتبط بها وما نص عليه القضاء العسكري. وهنا السؤال، كيف تصعب هذه الجرائم في عهدة المجلس